

# مشروع تنمية الاقتصاد تعزيز الفرص الاقتصادية المستدامة والشاملة واللائقة للاجئين السوريين والأردنيين في قطاع الزراعة

يهدف المشروع الذي يستمر لمدة 36 شهراً إلى المساهمة في التمكين الاقتصادي للأردنيين الأقل حظاً و للاجئين السوريين العاملين في قطاع الزراعة من خلال تحسين ظروف العمل و تنوع مصادر الدخل لغايات تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين .

من خلال:

تحسين اساليب التكيف مع التغير المناخي و تعزيز الانتاجية وتنوع مصادر الدخل من خلال الايرادات الزراعية وغير الزراعية ل 600 اسرة مزارعة بهدف الحصول على دخل ثابت ومنتظم على مدار العام وبالتالي القدرة على مواجهة التحديات والظغوطات الاقتصادية

تحسين فرص العمل والمهارات الوظيفية على مدار العام ل 1500 عامل زراعي (600 امراة على الأقل)

المساهمة في تعزيز ظروف العمل وحقوق العمال في القطاع الزراعي بشكل عام و للاجئين ، العمال غير الرسميين، النساء، والاطفال بشكل خاص ل 1640 فرداً

## مدة المشروع

ايار 2023 ولغاية نيسان 2026

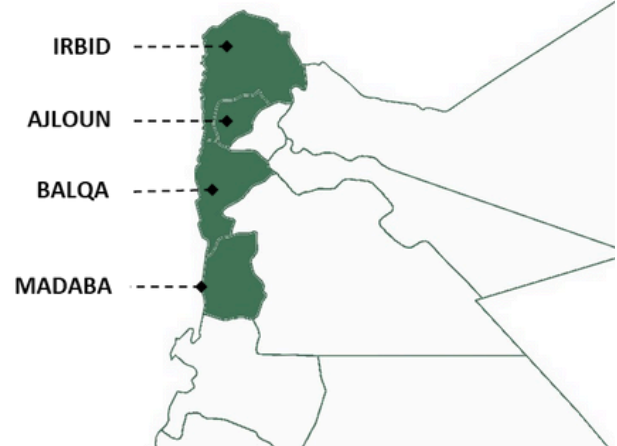
## المستفيدين

مستفيد 12180

من اللاجئين السوريين 50%

الاقل حظا الاردنيين 50%

**بتنفيذ من:** جمعية مؤسسة العون والتعاون التقني و بالشراكة مع منظمة العمل لمكافحة الجوع، ومنظمة أرض البشر، الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، ومركز الفينيق للتنمية المستدامة، وشركة الاتجاهات الجديدة للاستشارات وبالتعاون مع المركز الوطني للبحوث الزراعية



## الأثر الاقتصادي

من خلال تحسين سبل  
العيش للأسر وقدرتها على  
تعزيز الانتاجية والايادات على  
مدار العام بالاضافة الى  
المساهمة في التوظيف بما  
يتلائم مع سوق العمل



## الحقوق العمالية والحماية الاجتماعية

من خلال معالجة ظروف العمل و شروط  
عمالة الاطفال في القطاع الزراعي من  
خلال التمكين الاقتصادي وزيادة الوعي  
و تعزيز اليات الحماية



## تعزيز القدرات المحلية

من خلال التدريب وتيسير جلسات  
الحوارات ذات العلاقة بسياسات  
القطاع الزراعي بين القطاعين العام  
والخاص لزيادة المساءلة والملكية  
والاستدامة



## الأثر البيئي

العمل على المساهمة في  
تعزيز استخدام واعتماد النظم  
الزراعية المستدامة الصديقة  
للبيئة والمتجددة للتكيف مع  
التغير المناخي



بعد مرور اثني عشر عامًا على الأزمة السورية، لا يزال 660,000 لاجئ سوري مسجل خارج المخيمات يواجهون خطر قلة الموارد بعد استنفاد جميع مدخراتهم. ادى ازدياد اعداد اللاجئين الى تفاقم مشكلة النمو الاقتصادي في البلاد، وازداد ذلك بشكل اكبر بسبب ما أثرته جائحة كورونا. بوجود تلك العوامل ارتفعت معدلات الفقر بحيث بلغ معدل الفقر 24.1% بين الاردنيين و 68% بين اللاجئين السوريين المقيمين خارج المخيمات، نتيجة لازدياد التنافس على الموارد وفرص العمل والخدمات المتاحة، الامر الذي ادى الى زيادة التوترات الاجتماعية في المجتمع المحلي وتقليل التماسك الاجتماعي.

يوفر القطاع الزراعي إمكانية التوظيف بين الفئات السكانية الاقل حظا في الأردن، حيث يعتمد ما يقدر بنحو 25% من فقراء الريف (52% من النساء) على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. ومع ذلك، فإن القطاع الزراعي يضم أعلى نسبة من العمالة غير الرسمية، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء، وثاني أكبر قطاع لعمالة الأطفال (27.5% من الأطفال العاملين).

الامر الذي يعرض الكثيرين لانتهاكات حقوق العمال وعدم اشراكهم في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وعدم توفر البيئة المناسبة للعمل، بالإضافة الى تحديات متعلقة باستخدام اساليب تكنولوجية قديمة، وبعض الممارسات الزراعية غير المستدامة، الاستثمارات المحدودة، ندرة الموارد البيئية، عدم كفاية القدرات المالية والفنية، جميعها ساهمت في الحد من تحقيق امكانيات المزارعين والعمال الاقتصادية وتعزيز قدرتهم على المساهمة بشكل ايجابي في حماية حقوق الانسان والبيئة